محمود أبو ريّه

أضواء على السّنة المحمّدية

أو دفاع عن الحديث

الطبعة السادسة

دار المعارف

تصميم الغلاف : شريفة أبو سيف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

كلمة الدكتور طه حسين

هذا كتاب بذل فيه مؤلفه من الجهد ما لا يبذل مثله إلا الأقلون.

والذين يقرءون هذا الكتاب قراءة المتدبر المستأنى سيلاحظون مقدار هذا الجهد العنيف الذى مكن المؤلف من أن يصبر نفسه السنين الطوال على قراءة طائفة ضخمة من الكتب التى لا يكاد الباحثون يطيلون النظر فيها لكثرة ما يتعرضون له من كثرة الأسانيد وتكرارها وتعدد الروايات واضطرابها وإعادة الخبر الواحد مرات كثيرة فى مواطن مختلفة.

وموضوع الكتاب إذن خطير قيم وهو نقد ما وصل إلينا من الحديث الذى يحمل عن النبى ﷺ وتمييز الصحيح من غيره ليطمئن المسلمون إلى ما يروى لهم عن رسول الله.

وقد فطن المحدثون القدماء لهذا كله واجتهدوا ما استطاعوا فى التماس الصحيح من الحديث وتنقيته من كذب الكذابين وتكلف المتكلفين، وكانت طريقتهم فى هذا الاجتهاد إنما هى الدرس لحياة الرجال الذين نقلوا الحديث جيلاً بعد جيل حتى تم تدوينه.

وأنا بعد ذلك أجدد اعترافى للمؤلف بجهده العنيف الخصب فى تأليف هذا الكتاب وإخلاصه الصادق للعلم والحق فى بحثه عن الحديث.

(طه حسين)

بسم الله الرحمن الرحيم

[والذين اجتنبوا الطاغوت[1] أن يعبدوها وأنابوا إلى الله ، لهم البشرى ، فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب]

(آية ١٧ ، ١٨ من سورة الزمر)

تعريف بالكتاب

إن للحديث المحمدى من جلال الشأن وعلو القدر ما يدعو إلى العناية الكاملة به ، والبحث الدقيق عنه .

ولكن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء .

وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم فى دراسة علم الحديث من حيث العناية بسنده فإنهم قد أهملوا جميعا أمراً خطيراً

هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به النبى صلوات الله عليه .

وقد حفزنى حب عرفان الحق إلى أن أبحث عن أصل الحديث وروايته ، وتاريخ حياته من المصادر الصحيحة ، والأسانيد الوثيقة ، وانتهيت إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة ! ذلك أنى وجدت أنه لا يكاد يوجد فى كتب الحديث

---

(١) الطاغوت ما تكون عبادته وطاعته سبباً للطغيان والخروج عن الحق ، من مخلوق يعبد ورئيس يقلد ، وهو يتبع – وقال ابن القيم : الطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع ، فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله . أو يعبدونه من دون الله ، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله ، ويطيعونه فيما يعلمون أنه طاعة لله .

كلها مما سموه صحيحاً ، أو ما جعلوه حسناً – حديث – قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه . كما نطق الرسول به ، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة ! وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها فى بعض الأحاديث القصيرة وذلك فى الفلتة والندرة ، وتبيّن لى أن ما يسمونه فى اصطلاحهم حديثاً «صحيحاً» إنما كانت صحته فى نظر رواته ، لا أنه صحيح فى ذاته ، وأن ما يقال عنه « متفق عليه » ليس المراد أنه متفق على صحته فى نفس الأمر ، وإنما المراد أن البخارى ومسلم قد اتفقا على إخراجه – وليس من شروط الحديث الصحيح أن يكون مقطوعاً به فى نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان والسهو على الثقة .

وكان أول ما بان لى من حقائق ، أن النبى صلوات الله عليه لم يجعل لحديثه كتّاباً يكتبونه عندما كان ينطق به كما جعل للقرآن الحكيم ، وتركه ينطلق من غير قيد إلى أذهان السامعين ، تخضعه الذاكرة لحكمها القاهر .

ولم يدع صلوات الله عليه الأمر على ذلك فحسب ، بل نهى عن كتابته ، فقال فيما رواه مسلم وغيره : « لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن ، فمن كتب عنى غير القرآن فليمحه » .

قال سفيان الثورى : « إن قلت إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقونى ! فإنما هو المعنى » .

وهكذا ظلت الألفاظ تختلف والمعانى تتغير بتغير الرواة . وفيهم – كما قال السيوطى : الأعاجم والمولدون وغيرهم ممن ليسوا بعرب ولهجتهم العربية ليست خالصة !

وكان البخارى – وهو شيخ رجال الحديث ، وكتابه ، كما هو مشهور بين الجمهور – أصح كتاب بعد كتاب الله كما يقولون ، يروى على المعنى !

وكان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية عن رسول الله على حين أنه لم يصاحب النبى إلا سنة واحدة وتسعة أشهر ، كما حققناه فى كتابنا (شيخ المضيرة) .

وقد أفردنا له ترجمة خاصة أدينا فيها حق العلم وتحرينا وجه الحق فأوردنا فيها ما له وما عليه بغير أن نخشى أحداً فى إظهار الحق .

ومما كشف عنه البحث أن كتابة الحديث لم تقع إلا فى القرن الثانى ، أى بعد انتقال النبى إلى الرفيق الأعلى بأكثر من مائة سنة ، ولم يكن ذلك بدافع من الرواة ، وإنما كان بوازع من الولاة ، إذ كانوا يتحرجون من كتابته خشية أن يقعوا فيما نهى النبى عنه .

ولقد كان لتأخير كتابة الحديث ضرر كبير بيَّناه فى موضعه من الكتاب .

ولما كان علم الحديث يتصل ببحثنا ، فقد أتينا بإلمامة صالحة منه يهتدى بها من يريد معرفته . وتكلمنا عن كتب الحديث المشهورة لنبين حقيقتها وما استدرك عليها وقيل فيها .

ولأن الحديث لم ينشأ تدوينه إلا فى القرن الثانى وكتبه المشهورة بين جمهور أهل السنة – وهى البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى – لم تظهر إلا فى القرنين الثالث والرابع ، وما فيها من الأحاديث قد روى من طريق الآحاد الذى لا يعطى إلا الظن ، فإن علماء الأمة لم يتلقوا أحاديثها بمحض التسلم والإذعان ، كما تلقوا ما جاءهم من آيات القرآن ، ولا اعتبروها من الأخبار المتواترة التى يجب الأخذ بها ، ولا يجوز لأحد أن يخالف عن أمرها ، وإنما طاروا عليها بدداً ، واختلفوا فيها طرائق قدداً .

وهذا البحث كانت دراسته واجبة قبل النظر فى كتب الحديث والتفسير والفقه والأصول والتأريخ والنحو وكل ما إليها مما يتصل بالدين الإسلامى ، وكان يجب أن يفرد بالتأليف منذ ألف سنة عندما ظهرت كتب الحديث المعروفة بعد انتشار المذاهب الفقهية بين المسلمين حتى توضع هذه الكتب فى مكانها الصحيح من الدين ، ويعرف الناس حقيقة ما روى فيها من أحاديث ليكونوا منها فى أمرهم على يقين ، ولو أننى ألفيت أمامى فى المكتبة العربية على سعتها كتاباً قد انطوى على هذا الأمر الخطير الذى يجب على كل مسلم أن يحيط به علماً –

لانحط عن كاهلى هذا «العبء الثقيل[١]» الذى احتملته فى سبيل البحث والتنقيب بين مئات الكتب والأسانيد التى اطلعت عليها ، ورجعت إليها .

أرجو وقد حسرت النقاب عن وجه الحق فى أمر الحديث المحمدى . أن أكون قد وفِّقت إلى إصابة الغرض الأول الذى بذلت كل ما بذلت من أجله ، وأنفقت من عمر وتعب فى سبيله ، وهو الدفاع عن السنة القولية وحياطتها مما يشوبها ، وأن يصان كلام الرسول من أن يتدسس إليه شىء من افتراء الكاذبين أو ينال منه كيد المنافقين وأعداء الدين .

وإنى لأتوجه بعملى هذا – بعد الله سبحانه وله العزة – إلى المثقفين من المسلمين خاصة ، وإلى المهتمين بالدراسات الإسلامية عامة ، ذلك بأن هؤلاء وهؤلاءهم الذين يعرفون قيمته ويدركون قدره . والله أدعو أن يجدوا فيه جميعاً ما يرضيهم ويرضى العلم والحق معهم .

وأتضرع إليه سبحانه أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه ، وأن يكتب له توفيقاً وتأييداً من عنده ، حتى يبلغ ما أرجوه له من خدمة الدين وإظهار الحق ، ونفع الناس أجمعين إنه سميع الدعاء .

عن جيزة الفسطاط فى يوم السبت ٥ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٧
٧ من ديسمبر ١٩٥٧

محمود أبو ريه

---

(١) هذا هو وصف الدكتور طه حسين لعملنا فى كلمته النفيسة التى افتتحنا بها هذه الطبعة .

السنة

نرى من الحق علينا قبل أن نتناول أطراف الحديث الذى أخذنا على أنفسنا القيام به أن نمهد بصدر صالح من القول فى تعريف « السنة » لغة واصطلاحاً وبيان حكم القولية منها التى هى أحاديث النبى ، ومكانها من الدين . ثم نمضى فى سبيلنا إن شاء الله .

عرّفوا السنة لغة : بأنها الطريقة المعبدة ، والسيرة المتبعة ، أو المثال المتبع — وجمعها سُنن ، وذكروا أنها مأخوذة من قولهم : سنّ الماء إذا والى صبه . فشبهت العرب الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب ، فإنه لتوالى جريانه على نهج واحد يكون كالشىء الواحد .

قال الشاعر [1] :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها وأول راض سنة من يسيرها

وفى الأساس : سن سنة حسنة ، طرّق طريقة حسنة ، واستّن بسنته . وفلان متسنّن ، عامل بالسنة .

وقال ابن تيمية فى اقتضاء الصراط المستقيم :

السنة هى العادة وهى الطريق التى تتكرر لنوع الناس مما يعدونه عبادة أو لا يعدونه عبادة . قال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن ، فسيروا فى الأرض » وقال النبى صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من كان قبلكم » والاتباع هو الاقتفاء والاستنان .

وسنة النبى طريقته التى كان يتحراها ، وسنة الله تعالى قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته ، نحو : « سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا » « ولن تجد لسنة الله تحويلا » .

وقال الجرجانى فى التعريفات : السنة فى اللغة الطريقة مرضية كانت أو غير

---

(١) هو خالد بن عتبة الهذلى وابن أخت أبى ذؤيب الهذلى .

مرضية ، وفى الشريعة هى الطريقة المسلوكة فى الدين فى غير افتراض ولا وجوب ، فالسنة ما واظب النبى عليها مع الترك أحياناً ، فإن كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسنن الهدى ، وإن كانت على سبيل العادة فسنن الزوائد .

وسنة رسول الله هى ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملا وسيرة ، وهذه السنة تعرف من الصحابة بالعمل والإخبار ، كنحو : من السنة كذا . ثم اصطلح المحدثون على تسمية كلام الرسول « حديثاً وسنة » اهـ أى أنه اصطلاح مستحدث لا تعرفه اللغة ولا يستعمل فى أدبها وقد جرينا على هذا الاصطلاح فى تسمية كتابنا هذا وفيما يجرى حديثنا فيه — وكان الحق أن نسميه — دفاعاً عن الحديث لأنه وضع فى الحقيقة من أجل ذلك وقد زدناها فى تسمية هذه الطبعة .

وقالوا السنة تطلق فى الأكثر على ما أضيف إلى النبى ، من قول أو فعل أو تقرير .

مكان السنة فى الدين

جعلوا السنة القولية فى الدرجة الثالثة من الدين ، وأنها تلى السنة العملية ، وهذه تلى القرآن فى المرتبة ، ذلك بأن القرآن قد جاء من طريق متواتر بحيث لا يتطرق إليه الشك ، فهو من أجل ذلك مقطوع به جملة وتفصيلا . أما السنة فقد جاءت من طريق غير متواتر ، فهى مظنونة فى تفصيلها ، وإن كان مقطوعاً بجملتها ، وأما الذى هو فى الدرجة الثانية من الدين فهو السنة العملية .

قال الإمام الشاطبى فى الموافقات[1] :

رتبة السنة التأخر عن الكتاب فى الاعتبار ، والدليل على ذلك أمور :

أحدها — أن الكتاب مقطوع به ، والسنة مظنونة ، والقطع بها إنما يصح فى الجملة لا فى التفصيل ، بخلاف الكتاب فإنه مقطوع به فى الجملة والتفصيل ، والمقطوع به مقدم على المظنون ، فلزم من ذلك تقديم الكتاب على السنة .

---

(١) ص ٣ وما بعدها ج ٤ .

الثانى — أن السنة إما بيان للكتاب ، أو زيادة على ذلك ، فإن كانت بياناً كانت ثانياً على المبيَّن فى الاعتبار — إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان ، ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المبين — وما شأنه هذا فهو أولى فى التقدم ، وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلا بعد ألا يوجد فى الكتاب ، وذلك دليل على تقديم اعتبار الكتاب .

الثالث — ما دل على ذلك من الأخبار والآثار كحديث معاذ ، بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال ، فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيى [١] .

وبعد ما أورد الشاطبى أدلة كثيرة عن عمر وابن مسعود وابن عباس تثبت ذلك قال : والمقطوع به فى المسألة أن السنة ليست كالكتاب فى مراتب الاعتبار .

ومما قاله : « إن السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعانى أحكام الكتاب ، ودل على ذلك قوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وأن السنة راجعة فى معناها إلى الكتاب ، فهى تفصيل مجمله ، وبيان مشكله ، وبسط مختصره ، وذلك لأنها بيان له ، وهو الذى دل عليه قوله تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) فلا تجد فى السنة [٢] أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية ، وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة [٣] وينبوع لها فهو دليل على ذلك ولأن الله قال : (وإنك لعلى خلق عظيم) : وفسرت عائشة ذلك بأن خُلقه القرآن ، — واقتصرت فى خلقه على ذلك — فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن ، لأن الخُلق محصور فى هذه الأشياء ، ولأن الله جعل القرآن تبياناً لكل شىء [٤] ، فيلزم من ذلك أن تكون السنة حاصلة فيه فى الجملة ، لأن الأمر والنهى أول ما فى الكتاب ، ومثل قوله : (ما فرطنا فى الكتاب من شىء [٥]) وقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) وهو يريد بإنزال القرآن — فالسنة إذن فى محصول الأمر بيان

---

(١) رواه أبو داود والترمذى والدارمى .

(٢) أى السنة الثابتة .

(٣) أى جامع لكليات الشريعة وأصولها .

(٤) قال تعالى فى سورة النحل : « وأنزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين » .

(٥) أى من أمور الدين وغير الدين .

لما فيه ، وذلك معنى كونها راجعة إليه ، وأيضاً فالاستقراء التام دل على ذلك . وقد تقدم فى أول كتاب الأدلة أن السنة راجعة إلى الكتاب ، وإلا وجب التوقف عن قبولها وهو أصل كاف فى هذا المقام » إلى أن قال : « إن السنة تطاع لأنها بيان للقرآن ، فطاعة الله العمل بكتابه ، وطاعة الرسول العمل بما بين به كتاب الله تعالى قولا أو عملا أو حكماً . ولو كان فى السنة شىء لا أصل له فى الكتاب لم تكن بياناً له ، ولا يخرج من هذا ما فى السنة — من التفصيل لأحكام القرآن الإجمالية . وإن كانت تتراءى أنها ليست منه كالصلاة المجملة فى القرآن والمفصلة فى السنة ، ولكننا علمنا بهذا التفصيل أنه مراد الله فى الصلاة التى ذكرها فى كتابه مجملة » .

وقال[١] : إن السنة توضح المجمل ، وتقيد المطلق ، وتخصص العموم .

وقال[٢] : إن السنة إنما جاءت مبينة للكتاب وشارحة لمعانيه .

وسئل الإمام أحمد عن الحديث الذى روى فى أن السنة قاضية على الكتاب فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله ، ولكنى أقول إن السنة تفسر القرآن وتبينه[٣] . وكان الإمام مالك « يراعى كل المراعاة العمل المستمر والأكثر ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث . وقال : أحب الأحاديث إلىّ ما اجتمع الناس عليه[٤] . وفى روح البيان للآلوسى أن الإمام الشافعى قال : جميع ما حكم به النبى فهو مما فهمه من القرآن .

وقال الإمام الشافعى : لا تخالف سنة لرسول الله كتاب الله بحال[٥] .

وقال الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله : والنبى مبين للقرآن بقوله وفعله ويدخل فى البيان التفصيل والتخصيص والتقييد ولكن لا يدخل فيه إبطال حكم من أحكامه أو نقض خبر من أخباره ، ولذلك كان التحقيق « أن السنة

---

(١) ص ٢١ ج ١ .

(٢) ص ٤٣ ج ٣ أكثرنا من النقل عن هذا الكتاب لأنه كما قال أستاذنا الإمام محمد عبده : « من الكتب النفيسة التى لم يؤلف مثلها » .

(٣) ص ٢٦ ج ٤ الموافقات للشاطبى و ص ٢٣ — ١ تفسير القرطبى .

(٤) ص ٦٦ و ٧٠ ج ٣ الموافقات .

(٥) ص ٥٧٦ من الرسالة طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله .

لا تنسخ القرآن » . . والعمدة فى الدين كتاب الله تعالى فى المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها فى المرتبة الثانية وما ثبت عن النبى ، وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة فى الدرجة الثالثة — ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلماً ناجياً فى الآخرة مقرباً عند الله تعالى وقد قرر ذلك الغزالى[١].

حكم كلام الرسول فى الأمور الدنيوية

هذا ما رأينا إيراده من كلام كبار الأئمة من حيث بيان درجة كلام الرسول فى الأمور الدينية — أما كلامه صلوات الله عليه فى الأمور الدنيوية فإنه كما قالوا من الآراء المحضة ويسميه العلماء «أمر إرشاد»، أى أن أمره صلى الله عليه وسلم فى أى شىء من أمور الدنيا يسمى إرشاداً — وهو يقابل « أمر التكليف » .ومن القواعد الأصولية أن العمل بأمر الإرشاد — لا يسمى واجباً ولا مندوباً ، لأنه لا يقصد به القربة ولا فيه معنى التعبد . ومن المعلوم أنه : لا دليل على وجوب أو ندب إلا بدليل خاص .

وما ذكره العلماء فى ذلك إنما هو لأن الرسل غير معصومين فى غير التبليغ . قال السفارينى فى شرح عقيدته[٢]:

قال ابن حمدان فى نهاية المبتدئين : وإنهم معصومون فيما يؤدونه عن الله تعالى وليسوا بمعصومين فى غير ذلك من الخطأ والنسيان والصغائر . وقال ابن عقيل فى الإرشاد: إنهم عليهم السلام لم يعتصموا فى الأفعال — بل فى نفس الأداء ولا يجوز عليهم الكذب فى الأقوال فيما يؤدونه عن الله تعالى . وهذا ينكره علماء الشيعة فإنهم أجمعوا على أن الأنبياء لا يخطئون ولا يعتريهم السهو والنسيان — وهم مجمعون على أنهم معصومون فى الكبر والصغر حتى فى أمور الدنيا .

وقد ثبت أن النبى كان يصدق بعض ما يفتريه المنافقون ، كما وقع فى غزوة

(١) ص ٦٩٤ ج ١٢ المنار وقرر الغزالى ذلك فى كتابه القسطاس المستقيم .
(٢) ٢٩١ ج ٢.

تبوك وغيرها وصدق بعض أزواجه ، وتردد فى حديث الإفك وضاق صدره به زمناً حتى نزل عليه آيات البراءة فكشفت له الغطاء عن الحقيقة .

قال القاضى عياض [١] : أما أحواله فى أمور الدنيا فقد يعتقد الشىء على وجه ويظهر خلافه ، أو يكون منه على شك أو ظن بخلاف أمور الشرع . عن رافع بن خديج [٢] قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يأبرون النخل فقال : ما تصنعون ؟ قالوا : كنا نصنعه ، قال : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً ، فتركوه فنفضت ، فذكروا ذلك له. فقال : « إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشىء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشىء من رأيى فإنما أنا بشر » . وفى رواية أنس « أنتم أعلم بأمر دنياكم » وفى حديث آخر إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذونى بالظن . وفى حديث ابن عباس فى قصة الخرص [٣] فقال رسول الله : « إنما أنا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسى فإنما أنا بشر أخطئ أصيب » . وهذا على ما قررنا فيما قاله من قبل نفسه فى أمور الدنيا وظنه من أحوالها ، ولما نزل بأدنى مياه بدر قال له الحباب بن المنذر : أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال : لا بل هو الرأى والحرب والمكيدة . قال : فإنه ليس بمنزل ! انهض حتى نأتى أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلُب فنشرب ولا يشربون . فقال : أشرت بالرأى . وفعل ما قاله . وأراد مصالحة بعض عدوه على ثلث تمر المدينة فاستشار الأنصار فلما أخبروه برأيهم رجع عنه . فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التى لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها ما ذكرناه .

وقال [٤] وأما ما يعتقده فى أمور أحكام البشر الجارية على يديه وقضاياهم ومعرفة المحق من المبطل ، وعلم المصلح من المفسد فبهذه السبيل ، لقوله صلى الله

---

(١) ص ١٧٨ و ١٧٩ ج ٢ الشفاء .

(٢) هذه الأحاديث رواها مسلم فى كتابه ، بألفاظ مختلفة وظاهرها هو فى الضابط القطعى بين ما قاله الرسول رأياً وإرشاداً ، وبين ما قاله تشريعاً .

(٣) كانوا قد مروا بشجر مثمر يخرصونه يجربون حسبهم ، وخرصها النبى صلى الله عليه وسلم فجاءت على خلاف خرصه .

(٤) ص ١٨٠ ج ٢ من الشفاء .

عليه وسلم : « إنما أنا بشر وأنتم تختصمون إلىّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه بشىء فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » (عن أم سلمة). وفى رواية الزهرى عن عروة « فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضى له » . وهو صلى الله عليه وسلم يجرى أحكامه على الظاهر وموجب غلبات الظن بشهادة الشاهد ويمين الحالف ومراعاة الأشبه ... إلخ .

وقال[١] : فأما ما تعلق منها (أى معارف الأنبياء) بأمر الدنيا فلا يشترط فى حق الأنبياء العصمة من عدم معرفة الأنبياء ببعضها أو اعتقادها على خلاف ما هى عليه ، ولا وصم عليهم فيه .

وقال صلى الله عليه وسلم : إنى لا أعلم إلا ما علمنى ربى . وقال موسى للخضر (هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً)[٢] .

وقال الوزير اليمانى فى الروض الباسم :

غير خاف عمن له أنس بقواعد العلماء أن أفعال النبى صلى الله عليه وسلم عند المحققين لا تدل بنفسها على الوجوب ، ولا على الندب ، وإنما تدل على الإباحة — والقدر المقطوع به أنه لم يكن يفعل المعاصى المحرمة ، فإن فعل شيئاً من الصغائر سهواً لم يقر عليه ؛ وبين الله تعالى ذلك — وقال المحققون : إذا فعل فعلاً نظرنا ، هل دلت القرائن على أنه فعل ذلك متقرباً به إلى الله تعالى أولا ، فإن لم تدل القرائن على ذلك لم يستحب التأسى به وكان من فعله على الإباحة ، من شاء فعله ومن شاء تركه ، ومن ذلك إقراره لعمر بن الخطاب على مخالفة رأيه فى قصة أسرى بدر[٣] .

---

(١) ١٠٧ ج ٢ .
(٢) ص ١٠٩ من نفس المصدر .
(٣) ص ١٤٢ ج ١ .

مجرد أمر الرسول لا يقتضى الوجوب

روى محمد بن الحنفية رحمه الله عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام قال :

كان قد كُثِّر على مارية القبطية أم إبراهيم فى ابن عمها قبطى كان يزورها ، ويختلف إليها ، فقال لى النبى صلى الله عليه وسلم : خذ هذا السيف وانطلق ، فإن وجدته عندها فاقتله . قلت : يا رسول الله ؛ أكون فى أمرك إذا أرسلتنى كالسكة المحماة ، أمضى لما أمرتنى ، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ؟ فقال لى النبى صلى الله عليه وسلم : « بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » فأقبلت متوشحاً بالسيف فوجدته عندها ، فاخترطت السيف فلما أقبلت نحوه ، عرف أنى أريده ، فأتى نخلة فرقى إليها ، ثم رمى بنفسه على قفاه ، وشغر برجليه ، فإذا به أجب أمسح ، ما له مما للرجال قليل ولا كثير ، قال فغمدت السيف ، ورجعت إلى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال : الحمد لله يصرف عنا أهل البيت .

قال الشريف المرتضى فى تعليقه على هذا الخبر :

ومما فيه من الأحكام اقتضاؤه أن مجرد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقتضى الوجوب ، لأنه لو اقتضى ذلك لما حسنت مراجعته ولا استفهامه ، وفى حسنها ووقوعها موقعها دلالة على أنها لا تقتضى ذلك[1] .

وفى طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل عن سعد بن أبى وقاص قال : مرضت مرضاً فعادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى : ائت الحارث بن كلدة فإنه رجل يتطبَّب .

فأمر رسول الله بإتيان الأطباء ومسألتهم عما بين أيديهم[2] .

---

(١) ص ٧٧ و ٧٨ ق ١ أمالى المرتضى .

(٢) ص ٥٤ وهذا الكتاب من مطبوعات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة .

النهى عن كتابة الحديث

كان رسول الله صلوات الله عليه — كما قلنا — مبيناً ومفسراً للقرآن بفعله وقوله، ولكن أقواله فى هذا البيان أو فى غيره لم تحفظ بالكتابة كما حفظ القرآن، فقد تضافرت الأدلة النقلية الوثيقة، وتواتر العمل الثابت الصحيح على أن أحاديث الرسول صلوات الله عليه لم تكتب فى عهده كما كان يكتب القرآن ولا كان لها كتّاب يقيدونها عند سماعها منه وتلفظه بها كما كان للقرآن كتّاب معروفون يقيدون آياته عند نزولها، وقد جاءت أحاديث صحيحة وآثار ثابتة تنهى كلها عن كتابة أحاديثه صلى الله عليه وسلم نجتزئ هنا بذكر بعضها :

روى أحمد ومسلم والدارمى، والترمذى والنسائى، عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله : « لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن فمن كتب عنى غير القرآن فليمحه[1] »، وأخرج الدارمى عن أبى سعيد كذلك : أنهم استأذنوا النبى صلى الله عليه وسلم فى أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم. ورواية الترمذى عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد قال : استأذنا النبى صلى الله عليه وسلم فى الكتابة فلم يأذن لنا[2].

(ومن مراسيل ابن أبى مليكة) أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[3].

وروى حافظ المغرب ابن عبد البر والبيهقى فى المدخل عن عروة — أن عمر أراد

---

(١) لهذا الحديث صيغ كلها تتفق فى المعنى. والدارمى شيخ البخارى.

(٢) ص ٩١ ج ٢ طبع الهند، وقد أملى النبى صلى الله عليه وسلم كتباً فى الشرائع والأحكام جهز بها رسله وعماله فى الأقطار المفتوحة بعضها فى الصدقات والفرائض ولا يتعدى ما كتب عن الرسول فى عصره عشر صفحات فى أمور يجب أن تحفظ بنصوصها لكى لا يعتورها التغيير والتشويه.

(٣) ص ٣ تذكرة الحفاظ للذهبى ج ١.

أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله فى ذلك — ورواية البيهقى — فاستشار ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : إنى كنت أريد أن أكتب السنن ، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا أشوب كتاب الله بشىء أبداً . ورواية البيهقى « لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً » .

وعن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها ثم كتب فى الأمصار من كان عنده شىء فليمحه[1].

وروى ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قال : سألت القاسم بن محمد أن يملى علىّ أحاديث ، فقال : إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب[2] فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها ثم قال : مثناة كمثناة أهل الكتاب ، قال[3] فمنعنى الناس القاسم بن محمد يومئذ أن أكتب حديثاً .

ودخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث ، وأمر إنساناً أن يكتبه فقال له زيد : « إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه ، فمحاه . وعن عبد الله بن يسار قال : سمعت عليّاً يخطب يقول : أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه ، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم .

وعن الأسود بن هلال قال : أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت . ثم قال أذكر الله رجلا يعلمها عند أحد إلا أعلمنى به ، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها ، بهذا هلك أهل الكتاب

---

(١) ص ٦٤ و ٦٥ ج ١ جامع بيان العلم وفضله و ص ٢٠٦ ج ١/٣ طبقات ابن سعد طبعة ليدن وما خشيه عمر قد وقع .

(٢) بدأت رواية الحديث تكثر فى عهد عمر فترى ماذا يكون الأمر بعد وفاة عمر .

(٣) ص ١٤٠ ج ٥ طبقات ابن سعد و ص ٥٢ تقييد العلم للبغدادى . ولعل عمر يقصد أن يمثل ذلك بما صنعه اليهود عند ما تركوا التوراة وعملوا بمجموعة الروايات الإسرائيلية وسموها « مثناة » ومن مختار الصحاح عن أبى عبيدة أن الأحبار والرهبان وضعوا بعد موسى عليه السلام كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله فهو « المثناة » ويرويها بعضهم بالسين المهملة . وجاء فى كتاب مقالة فى الإسلام بالشين — المشناة .

قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ! وهناك غير ذلك أخبار كثيرة يرجع إليها فى كتابى جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر وتقييد العلم للبغدادى وغيرهما . ولئن كان هناك بعض أحاديث رويت فى الرخصة بكتابة الأحاديث إن أحاديث النهى أصح وأقوى ، بله ما جرى عليه العمل فى عهد الصحابة والتابعين .

وقد عقد الفقيه المحدث السيد رشيد رضا رحمه الله فصلا قيماً فى التعادل والترجيح بين روايات النهى وروايات الرخصة نأتى به هنا ليكون مقطع الحق فى هذا الأمر . قال رحمه الله[1] :

إن أصح ما ورد فى المنع من كتابة الحديث ما رواه أحمد فى مسنده ومسلم فى صحيحه وابن عبد البر فى كتاب العلم وغيرهم عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن فمن كتب غير القرآن فليمحه » .

وإن أصح ما ورد فى الإذن حديث أبى هريرة فى الصحيحين وغيرهما مرفوعاً : « اكتبوا لأبى شاه » وهو لا يعارض حديث أبى سعيد وما فى معناه على قاعدتنا التى مدارها على أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن كتابة حديثه مراد به ألا تتخذ ديناً عاماً كالقرآن ؛ وذلك أن ما أمر بكتابته لأبى شاه هو خطبة خطبها صلى الله عليه يوم فتح مكة موضوعها تحريم مكة ولقطة الحرم ، وهذا من بيانه صلى الله عليه وسلم للقرآن الذى صرح به يوم الفتح وصرح به فى حجة الوداع وأمر بتبليغه — فهو خاص مستثنى من النهى العام . وقد صرح البخارى فى باب اللقطة من صحيحه بأن أبا شاه اليمنى طلب أن تكتب له الخطبة المذكورة فأمر صلى الله عليه وسلم بإجابة طلبه .

ولو فرضنا أن بين أحاديث النهى عن الكتابة والإذن بها تعارضاً يصح أن يكون به أحدها ناسخاً للآخر ، لكان لنا أن نستدل على كون النهى هو المتأخر بأمرين أحدهما استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهى عنها ، وذلك بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم . وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ، ولو دوّنوا ونشروا لتوافر ما دونوه .

---

(١) ص ٧٦٦ وما بعدها من المجلد العاشر فى المنار و ص ٥١١ وما بعدها من المجلد ١٩ من المنار .

فعزيمة على (رضى الله عنه) على من عنده كتاب أن يمحوه وقول أبى سعيد الخدرى : «تريدون أن تجعلوها مصاحف»[١] وقول عمر بن الخطاب عند الفكر فى كتابة الأحاديث أو بعدم الكتابة « لا كتاب مع كتاب الله » فى الرواية الأولى وقوله فى الرواية الثانية بعد الاستشارة فى كتابتها : « والله إنى لا أشوب كتاب الله بشىء أبداً» ، وقول ابن عباس : « كنا نكتب العلم ولا نُكتبه» . أى لا نأذن لأحد أن يكتبه عنا — ونهيه فى الرواية الأخرى عن الكتابة . . ومحو زيد بن ثابت للصحيفة ثم إحراقها وتذكيره بالله من يعلم أنه توجد صحيفة أخرى فى موضع آخر ولو بعيداً أن يخبره بها ليسعى إليها ويحرقها — وقول سعيد بن جبير عن ابن عمر ، إنه لو كان يعلم بأنه يكتب عنه لكان ذلك فاصلا بينهما ، ومحو عبد الله بن مسعود للصحيفة التى جاءه بها عبد الرحمن بن الأسود وعلقمة وقوله عند ذلك « إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره » .

كل هذا الذى أورده ابن عبد البر وأمثاله مما رواه غيره كإحراق أبى بكر لما كتبه[٢] وعدم وصول شىء من صحف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدوّنوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء — يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشىء لأجل حفظه ثم يمحونه . وإذا أضفت إلى هذا ما ورد فى عدم رغبة كبار الصحابة فى التحديث بل فى رغبتهم عنه بل فى نهيهم عنه[٣] — قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث (كلها) ديناً عاماً دائماً كالقرآن . ولو كانوا فهموا عن النبى (صلى الله عليه وسلم) أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة ، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به ، ولم يكتفوا بالقرآن

---

(١) عن أبى نضرة قال : قلت لأبى سعيد الخدرى : ألا نكتب ما نسمع منك ؟ قال : أتريدون أن تجعلوها مصاحف ؟ إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ (ص ٢٧ تقييد العلم للخطيب البغدادى) .

(٢) يشير السيد رشيد بذلك إلى الخبر الذى رواه الحاكم عن عائشة ونقله الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ ص ٥ ج ١ الذى قالت فيه : جمع أبى الحديث عن رسول الله فكانت خمسمائة حديث فبات يتقلب ولما أصبح قال : أى بنية هلمى الأحاديث التى عندك فجئته بها فأحرقها وقال : خشيت أن أموت وهى عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ، ولم يكن كما حدثنى فأكون قد تقلدت ذلك !

والسيد رشيد إذا أشار إلى خبر فى مثل ذلك أو استشهد بحديث فثق بأنه صحيح لا ريب فيه لأنه كان من صيارفة الحديث .

(٣) سترى ذلك كله فيما بعد .